الكمارك تحيل 16 شركة للقضاء وتوصي باسترداد 26.5 مليار دينار عراقي



كشفت الهيئة العامة للكمارك عن إحالة 16 شركة إلى القضاء، بعد رصد مخالفات وتلاعب في الإعفاءات والتسهيلات الكمركية الممنوحة للقطاعين العام والخاص، فيما أوصت باسترداد مبالغ مالية تصل إلى 26 ملياراً و500 مليون دينار عراقي لصالح خزينة الدولة.

وقال مدير عام الهيئة العامة للكمارك، ثامر قاسم داود، في بيان تلقته وكالة المطلع، اليوم الأربعاء: "إن هذه الإجراءات جاءت تنفيذاً لتوجيهات وزير المالية، فالح ساري، بشأن تكثيف الجهود الرقابية والتدقيقية على الإعفاءات والتسهيلات الكمركية الممنوحة، وضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية التي مُنحت من أجلها، والحفاظ على المال العام".

وأوضح أن: "الفريق المركزي لمتابعة الإعفاءات الكمركية نفذ عمليات رقابية وتدقيقية ميدانية واسعة، شملت زيارة 145 مشروعاً في 13 محافظة عراقية، ضمن القطاعين العام والخاص، للتحقق من مدى التزام الجهات المستفيدة بالضوابط القانونية والأغراض التي مُنحت الإعفاءات والتسهيلات الكمركية على أساسها".

وأضاف أن: "أعمال الفريق شملت المشاريع الصناعية والاستثمارية والصحية والإسكانية، ومشاريع الطاقة والبنى التحتية والتنمية الزراعية والحيوانية، فضلاً عن الصناعات البلاستيكية والغذائية ومعامل السمنت والمستلزمات الطبية والأدوية".

وأكد داود أن: "الإعفاءات والتسهيلات الكمركية تمثل إحدى الأدوات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة لدعم المشاريع الخدمية والاستراتيجية، وتعزيز الإنتاج الوطني، وتحفيز الاستثمار، وتوفير فرص العمل"، مشدداً على: "عدم السماح باستغلال هذه الامتيازات لتحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب حقوق الدولة والمال العام".

وأشار إلى أن: "دعم الدولة للمشاريع لا يعني إعفاءها من الرقابة والمساءلة، مبيناً أن التسهيلات الممنوحة يجب أن تنعكس بصورة ملموسة على الاقتصاد الوطني والمواطن، بدلاً من تحولها إلى منافذ للهدر أو التهرب من الالتزامات المالية".

وشدد المدير العام على استمرار أعمال الفريق المركزي وتوسيع نطاق الرقابة والتدقيق الميداني في عموم المحافظات، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين من دون استثناء، سواء في القطاع العام أم الخاص، مؤكداً أن حماية المال العام وضمان سلامة تطبيق الإعفاءات والتسهيلات الكمركية تمثل أولوية أساسية في عمل الهيئة.